



مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
إدارة البحوث الفنية ودعم القطاعات

منشور تذكيري

إستيراد رقم (٦) لسنة ٢٠١٨ ة

إشارة إلى :-

- * أحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاتهما .
* أحكام قانون الإستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتهما .
* منشور تعليمات قطاع النظم والاجراءات رقم ١ لسنة ٢٠١٣ ، ٣ لسنة ٢٠١٤ ، ١٠ لسنة ٢٠١٤ .

بناء على :-

* المذكرة المعروضة على السيد الدكتور / وكيل أول الوزارة رئيس مصلحة الجمارك من السيد الاستاذ / رئيس الادارة المركزية لدعم البرامج بتاريخ ٢٠١٨/١/١٨ بشأن الإعلان عن سيارات ملاكي وقائمة اسعار لماركات مختلفة وهذه السيارات المعلن عنها عبارة عن سيارات مشطورة نصفين وخالصة الجمارك كاجزاء سيارات .

وفي إطار :-

* تطبيق القواعد الإستيرادية الواردة بالمسلسل رقم (٢) البند رقم (١) من الملحق رقم (٢) من لائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير بشأن قطع غيار السيارات المسموح باستيرادها مستعملة .

نعيد التذكير بما يلي :-

أولاً:-

١. استمرار عدم الأفراج عن السيارات المستعملة التي ترد للمنافذ الجمركية مشطورة إلى نصفين .
٢. فيما يتعلق بالمقصود بالكبانن المشار إليها بالبند رقم (١) من المسلسل رقم (٢) من الملحق رقم (٢) من اللائحة الاستيرادية فيتم استمرار تطبيق المفهوم الاستيرادي للكبانن على انها غرف القيادة المفردة لسيارات النقل بكافة أنواعها ولجرات المقطورات (فيما عدا ما يرد لسيارات الركوب لنقل الاشخاص أو السيارات المشتركة لنقل الأشخاص والبضائع معا فلا يتم الافراج عنها) ويراعى الا تشتمل غرف القيادة المفردة المسموح باستيرادها اجزاء الادارة او التعليق أو الشاسيهاات او اجزاء الشاسيهاات .
٣. بالنسبة لقطع الغيار المجمععة والتي تشمل أصناف مسموح باستيرادها مستعملة فلا يتم الافراج عنها بحالتها المجمععة ويجوز التيسير على المتعاملين بالسماح لهم بتفكيكها داخل الدائرة الجمركية و يراعى في هذه الحالة الا يتم الافراج عن الاصناف غير المسموح باستيرادها مستعملة و يعاد تصديرها .

ثانياً:-

ان مصلحة الجمارك غير مفوضة في التصالح في المخالفات الاستيرادية سواء بالافراج أو باعادة التصدير وتعرض كافة السلع المخالفة استيراديا على قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة و الصناعة جهة الاختصاص في التصالح في المخالفات الاستيرادية سواء بالافراج أو اعادة التصدير طبقا لاحكام المادة رقم (١٥) من قانون الاستيراد و التصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ .

للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة

رئيس الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية
السيد حسني السيد

مدير عام الإدارة العامة
للسياسات والإجراءات الجمركية
مها مصطفى سليم

مدير إدارة
البحوث الفنية ودعم القطاعات
عاصم صلاح الكاشف

الإسكندرية في ١٠ جماد اول ١٤٣٩ هـ
الموافق: ٢٧ يناير ٢٠١٨

السيد الاستاذ/